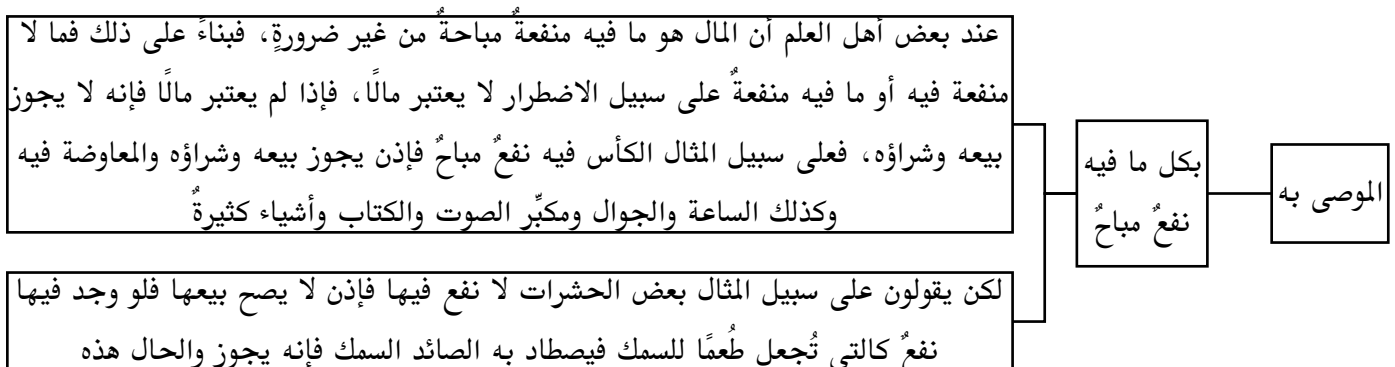
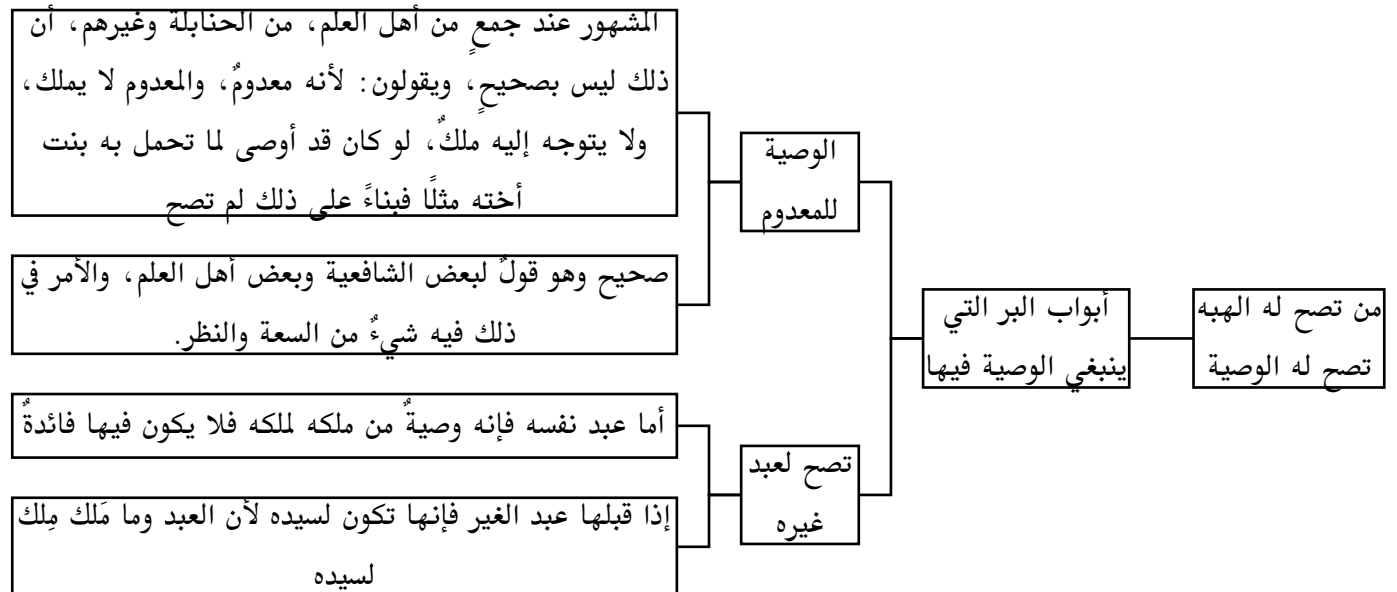




الدراسة الثالثة



ثم أشياء قد جاء النهي عنها مثل الكلب، كلب الصيد أو الماشية إنما أبيع اضطراراً وإلا فالأصل أن إمساك الكلاب وتربيتها مُحَرَّمٌ، ولذلك جاء أن من تملك كلباً، فنقص من أجره في كل يوم قيراطٌ، إلا كلب ماشية أو صيدٍ، فقد جاء الاستثناء فيه

فبناءً على ذلك، هذه الأشياء ككلب الصيد والغنم، هذا ليس من باب الأموال وإنما هو باب الاختصاصات فلو أوصى شخص لآخر بكلب صيده أو بكلب حراسته فنقول من أن ذلك صحيح، ومثل ذلك مثلاً جلود الميتة، عند من يقول بعدم صحة بيعها، فإنها تكون من الاختصاصات، يجوز للإنسان أن ينتفع بها، لكن لا يجوز له أن يبيعها كذلك بما فيه نفع من النجاسات مثل النجاسة التي كان يوقد بها السراج أو تستخدم في سجاد الأشجار والذي يسميه الفقهاء الزبل تصح هبتها والتوصية بها وإن لم تجز في باب البيوع

لها مسار خاص في الوصية فإذا قلنا من أنها الثلث، فإن الثلث هنا لا يدخل فيه ثلث الأموال لأنها ليست مالاً ولا يمكن أيضاً تقييمها بالمال، فبناءً على ذلك يكون لها أصل خاص، فمن أوصى بكلب صيد لا بد أن يكون عنده من الاختصاصات ما يخرج من ثلثها كأن يكون عند كلاب صيد كثيرة أو فوق الثلاثة أو نحو ذلك، فإن لم يكن وأوصى بشيء من ذلك فإنه يصح إذا أجازته الورثة

مثال لو أن شخصاً قال: ما تحمل به أمتي فهو وصية مني لجاري العابد وما تحمل به هذه الشجرة فهو وصية بعد موتي لإمام المسجد وما تحمل به هذه المزرعة أو هذه الأشجار على طلبة العلم فكلها معدومة فإذا وجدت ومات هذا الرجل ننفذ هذه الوصية فإن المعدوم وإن لم يصح في البيوع فإنه يصح في الوصية، حتى في باب المعاوضات والبيوعات والشركة والإجارة ونحوها، ربما صحت فمن باب أولى أن تصح في الوصايا، وبابها أوسع من باب المعاوضات

كالطير في الهواء والسماك في الماء، في باب البيع لا يصح لأنها معاوضة، ولأن من شرط البيع تسليم الثمن والمُتَمَّن، ولئلا يكون على أحدٍ منهما شيء من الغبن أما في باب الوصايا فإن ذلك صحيح لأنه ليس فيه معاوضة وأكثر ما في الأمر أنه إذا قُدر على التسليم صحت الوصية وسُلم وإنما هي محض تبرع وإحسان فإن حصلت فالحمد لله وإن لم تحصل فإنه لا يخسر أحد شيئاً لكن متى متى ما أمكن صيدها فإنه تنفذ وصية الموصي

كل ما صحَّت هبته صحَّت الوصية به

بالأموال

بالاختصاصات

الموصى به

تصح الوصية بـ

بالمعدوم

بما لا يُقدر على تسليمه

لو أن شخصاً قال: أوصيت لزوجتي بمليون ريال، وهو ليس عنده شيء فلا يصح هنا لكون الزوجة وارثة، لكن لو كانت الزوجة كتابية وهو مسلم، فإنه في هذه الحالة لا توارث بينهما فأوصى لها فالوصية في ذلك صحيحة حتى ولو لم يكن مالاً لهذا المليون ريال لكن لو افترضنا قبل أن يموت بيوم مات أحد من عصباته وقرباته فورثه عشرة ملايين فهذا ملك، وهذا المملوك أيضاً أقل من الثلث، فانطبق عليه صحة الوصية

بما لا يملكه

فلو كان هذا الموصى به شيء موجود لكنه مجهول كحظ من ماله قال: فإنني أوصيت بفلان ابن فلان، أن يُعطى شيئاً من المال أو أن يُعطى جزءاً من المال، ففي هذه الحالة هذا الجزء غير معلوم أي مجهول فبناءً على ذلك نقول: إن الوصية في مثل هذا بلا شك أنها صحيحة لأنه إذا صحت الوصية للمعدوم، فمن باب أولى أن تصح الوصية للمجهول، وإن لم يصح ذلك في نحو الإجارة والبيع ونحوه، التي هي عقود معاوضات.

تصح الوصية بـ

الموصى به

يعطيه الورثة ما شاءوا لأن هذا الموصى به شيء يسير مجهول فإذا أعطاه الورثة مثلاً خمسة ريالات فهو شيء من المال فتنتطبق عليه الوصية فبناءً على ذلك يكونون قد أنفذوها فهذا صحيح وإن كان أوصى بعبد ولم يعين الورثة يعطونه ما شاءوا وهذا مبني على قاعدة وهو أن الأمر يتعلق بأقل القليل وتبرأ به ذمتهم وليس للموصى له بعد ذلك أن يطالب بزيادة لأن الإنفاذ قد حصل منه أما إذا كان له عرف فنقول ليست من مسائل المجهول بل العرف قد نقلها من المجهول إلى المعلوم

بالمجهول

فإن اختلفت الورثة بعضهم يقول نعطيه شيئاً كثيراً، وبعضهم قال نعطيه شيئاً قليلاً، فإنه يُصار إلى الأقل، فإن أجاز بعض الورثة أن يُعطى من نصيبهم قدرًا زائداً فذاك إليهم

الفرق بين الجزء والنصيب كالفرق بين الوقت والزمان، الزمان هو المطلق أما الوقت يكون مضافاً إلى شيء مختص، فلذلك يعتاد الناس ألا يقولوا زمان الصلاة وإنما يقولون وقت الصلاة وقت صدقة الفطر وقت طلوع الشمس وقت الإفطار فكذلك النصيب دائماً في الشيء المحدد كالوقت ولذلك دائماً إذا أُطلق عند الفقهاء النصيب فيقصدون مثل نصيب أحد الورثة، الذي هو جزء مقدّر محدد أما الجزء فهو عندهم مطلق ولذلك في هذه المسائل تجدون أنه ذكر ما يتعلق في ما إذا أوصى بالأجزاء، يعني بالأشياء المطلقة ويذكرون في هذا أيضاً ما يكون من الوصية بالأنصبة يعني بالنصيب المقدّر بأحد الورثة وقد يُجمع بينهما أيضاً في حال واحدة كأن يُقال: لفلان مثل ما للأُم من الورثة فهذا نصيب ولفلان جزء من الإرث أو قدر من الإرث وبعض الفقهاء يُعبر بالسهم ويقصدون به السدس لأن السهم متعارف عليه في الغالب أنه السدس فإذا وجد عرف أخص يمكن أن يُنفذ

هذه المسألة والمسائل التي تليها يبوون لها باب الوصية بالأجزاء والأنصبة

يقول أهل العلم: إن قبول الوصية يكون بعد الموت، فلو أنه أخبره أنه أوصى له بمثلًا مليون ريال، وقال: قبلت، لا يعني ذلك أنه ملكها، بل هي باقية في ملك صاحبها، ومالكها، فإذا مات فقبل فالحمد لله، انتقل المال وترتبت أحكام الانتقال إلى الموصى له.

محل العقد هو
عند الموت

لو رجع الموصي جاز الرجوع فلو أوصى لصديقه بدارٍ عنده كان قد أوصى له إما لعظم وفائه فظهر منه سوى ذلك أو كان لفقره فاغتنى فإذا أراد أن يُغيّر هذه الوصية يصح له ذلك فالوصية ليست بلازمة إلا بالموت فمتى ما أراد الموصي أن يعود فيها أو يغيرها أو يقلبها أو يقتصر على بعضها أو أن يزيد فإن ذلك لك كله

أولاً: ينبغي أن نعلم أن إنفاذ الوصية من أهم الأمور ولأجل ذلك قال الله جلَّ وعلاً: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: 11]، فقدّم الأمر بفعل الوصية وإنفاذها على الدين، مع أن الدين متعلقٌ بالذمة لأن الدين له من يطالبه، ولأن الغالب أن الورثة لا يتأخرون عنه لكن الوصايا قد تضعف نفوس الورثة عن القيام بها ولأن الوصايا في الغالب أنها متعلقةٌ بطرفٍ واحدٍ وقد يكون الطرف الثاني لا يدري وقد يدري ويستحي أن يطالب بها لأنها محض تبرع

إنفاذ الوصية

لو الموصى له عرف أنه قد وصي له بشيءٍ ثم امتنع الوارث من بذلها فله أن يطالب وله أن يرفع ذلك إلى من له الشأن كالقاضي ونحوه للفصل في ذلك وإنفاذ، وإلزام من قعد عن هذا الأمر أن يقوم به

الموصى إليه

فإن لم يكن أحدٌ قد أوصى إليه فإن تنفيذ الوصية يكون إلى الورثة فيجب عليهم إنفاذ الوصية متى ما علموها أو علمها بعضهم

الورثة

من الذي عليه
إنفاذ الوصية

فإن لم يكن ورثةً أو كان ثمَّ ورثةً لكنهم بخلت نفوسهم وضعفوا عن إخراجها فعلى الحاكم أو من ينوب منابه من القضاة ونحوهم ومن يلون تقسيم التركات والقيام عليها أن يلزمهم بذلك

الحاكم أو من
ينوب منابه

هذا قول بعض العلماء فمتى ما أخبروه بالوصية ولم يتوانوا وقبل فمن هذا الوقت يكون الربع والغلة للموصى له أما ما قبل ذلك فتكون من حقوق الورثة

إذا كان الانتقال لها
بالقبول بعد الموت

فهل له أن
يطالب بالأجرة؟

قد يوصي الموصي مثلاً بدارٍ وهذه الدار مؤجرةٌ ثم لما مات وبعد ثلاثة أشهر جاء الورثة وأعطوا هذا الموصى له هذه الدار

هذا قول البعض الآخر فيكون ما لها من أجرةٍ أو دخلٍ أو ثمرةٍ أو نحو ذلك هي للموصى له

من الموت انتقلت من
الموصى إلى الموصى له

هذا من النوع الثاني الذي يتعلق بالأنصبا

إذا قال: مثل نصيب أحد الورثة مطلقاً فإذا كان فيهم صاحب ثلث وصاحب ثمن على سبيل المثال فإنه يأخذ مثل الثمن فله مثل أقلهم نصيباً

إن أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته

إذا كان له ثلاثة أبناء فيكون رابعهم ويُقسم المال على أربعة

إذا قال:

مثل ما يأخذ الأبناء

لو كان معهم أم وثلاثة أبناء الموصى له كواحدٍ من أهل التعصيب فإنه سيكون إذن كأنه مات الميت عن أم وأربعة أولادٍ، ثم أيضاً تصح المسألة من ثلاثٍ وعشرين، حتى أيضاً يكون الأم قد نقص منها بقدر ما أخذه الموصى له.

جعلت صاحب السدس الباقي كذي فرضٍ له السدس وصحتها مثل التي قبلها

اجتمعت الوصية السدس الذي هو فرضٌ، وأيضاً بمثل نصيب أحد الورثة الذين هم من العصبه فتكون المسألة صحيحةً، بشرط ألا يكون مجموع ما أوصى لهم يزيد عن ثلث المال، فإن زاد عن ثلث المال فإن أجازته الورثة وإلا ردَّ وحصل عليهم النقص يعني على سبيل المحاصة حتى يكون لهم الثلث لا يزداد عليه.

لو وصَّى بمثل نصيب أحدهم ولآخر بسدس باقي المال

إذا صححت فإنه ستضاعف المسألة حتى يتيقن أنه أخذ السدس من مجموع المال، وهذا السدس الموصى به يكون أيضاً قد جرى النقص به على جميع الورثة، ليس على المشاركين له فقط، الذين هم الأبناء ونحوهم.

فله مثلاً نصيبه وثلاثة أضعافٍ ثلاثة أمثال

إن أوصى بالضعف

أخذته من مخرجه

إن وصى بجزءٍ مشاعٍ كثلثٍ أو ربعٍ

لو قال له ربع المال فيأخذ واحداً على أربعةٍ ثم الثلاثة الباقية من الأربعة تُقسم على الورثة، وهكذا

أخذتهما من مخرجهما وهما اثنا عشر (الذي هو الثلث والربع، لأن ثلاثة في أربعة باثني عشر)

الحال الأول: يوافق الورثة على إمضاء الوصية ولو زادت على الثلث فيعطون

إن وصى بجزأين كثلثٍ وربعٍ

إذا كان الوصية أكثر من الثلث

الحال الثاني: لكن لو ردوا قال الورثة: نرد ذلك لا نقبل إلا أن يعطوا الثلث أما ما زاد فهو حقٌ لنا فذلك حقهم، وهو قد أوصى بما ليس له الإيضاء به فلا ينفذ إلا في الحق الذي له، وهو ثلث المال، وما زاد فإنه يرجع إلى الوصية، فيكون لهم الثلثان

إن كانت أقل من الثلث فهذا لا إشكال فيه

ان وصى بمعين من
ماله كأن تكون سيارةً
أو داراً أو نحو ذلك

إن كانت زائدةً
عن الثلث

نعطيه بقدرها فيما أن تُقسم إذا أمكن أو تُباع على سبيل المثال ثم يُعطى
من ذلك قدر الثلث ويُرد ما زاد للورثة، وإما أن يعوضوه الورثة ما
يساوي ثلثها، أو ثلث المال، وكيف ما اتفقوا، فذلك يحصل به
المقصود، ويتحقق به المراد، وتُنفذ به الوصية أما إذا أجازوا الورثة أن
يأخذ هذا المعين ولو كان أكثر من الثلث فجائز سواءً كانت تساوي
النصف أو الثلثين أو حتى جميع المال

إن زادت الوصايا على
المال كرجلٍ

عنده نفرض مليون ريال فأوصى
لشخص بمليون، ووصى لآخر
بثلث المليون، ثلاثمائة ألف أو
أربعمائة ألف، فإذن هذا ليس
إيصاءً بالثلث، بل بجميع المال
وزاد على ذلك لا يخلو من حالين

الحالة الأولى: أن يمتنع الورثة قالوا: لا نجز إلا
الثلث، فهنا لهم ثلث المال فإذا كان عنده ثلاثمائة
وثلاثة وثلاثين ألفاً مثلاً التي هي ثلث المليون،
فيكون بين الموصي لهما، فالموصى لهما أحدهما
ثلاثة أثلاث، وآخر ثلثاً، فكأنهما أربعة، فيُقسم
هذا الثلث بينهما على أربعة، الذي يحصل يكون
لهذا ثلاثة من أربعة، ولهذا واحد من أربعة

الحالة الثانية: أن يجيز الورثة لكن حتى من
الإنفاذ المال أقل من الوصية فأيضاً يكون فيه
التحاص فيُقسم على أربعة فيكون لمن أوصى له
بالثلث ربع المال وثلاثة أرباعه للآخر

لو وصى بمعين لرجلٍ
ثم وصى به لآخر

ويكون الأمر بينهما بالمحاصة والمشاركة، فيشتركان يقسمونها بقسمةٍ معروفةٍ لأن الوصية ثبوتها
إنما هو بالموت، وهو حين مات أوصى لهما وكونه أوصى بها لآخر، لا يعني ذلك نسخاً للأول،
فإن الوصية للآخر قد تحتل نسخاً، وقد تحتل اشتراكاً، ونحن عندنا قطع بالإيصاء إليهما،
وشك في أنه منع أحدهما، أو غير، فإذن نعمل باليقين، وهو أن لكل واحدٍ قد ثبتت الوصية،
ولا ندري هل رفع الأول أو لم يرفعه.

لو كان للإنسان مثلاً على الإنسان دينٌ، وقال: عليّ دينٌ فلان فإذا أنا مت فبيعوا هذه الأرض
وأعطوه ثم جاء بعد شهر، وقال: عليّ دينٌ فلان إذا مت فأعطوه من الأرض الفلانية، هل كون
هذه الأرض قد أمر بالتسديد منها لشخص ينفي حق الآخر؟ حتى ولو اشترك في هذه الأرض في
المحاصة بينهما، فكذلك الوصية.

بطلت وصية الأول

إن قال ما أوصيتُ به
للأول فهو للثاني